الوحدة التعلمية الثالثة: التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

الكفاءات المستهدفة:

* الوقوف على المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للجزائر غداة الإستقلال.
* التعرف على كيفية تعامل الجزائر مع المشاكل الموروثة عن الإستعمار.
* إدراك المصاعب التي واجهت التنمية بعد الإستقلال.
* إدراك التحول الحاصل في الواقع الإجتماعي وأثره في التنمية الإقتصادية.

1- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

2- التحول الاقتصادي بعد الاستقلال

3- التباين بين القطاعات الاقتصادية

4- التحول الاجتماعي في الجزائر

- وضعية إدماج

جميع الحقوق محفوظة ©

الوحدة التعلمية الثالثة: التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

الوضعية التعلمية الأولى: الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر

عناصر الدرس:

- الواقع الاقتصادي
- الواقع الاجتماعي

http://www.onefd.edu.dz

جميع الحقوق محفوظة ©

الإشكالية :

إن طول فترة الإحتلال، الأساليب الجهنمية التي ميزت السياسة الإستعمارية في مختلف المجالات وظروف حرب التحرير خلقت وضعا كارثيا في الجزائر غداة الإستقلال.

ما هي طبيعة هذا الوضع وما هي تداعياته؟

1- الواقع الاقتصادي :

ورثت الجزائر عن الإستعمار وضعا إقتصاديا مترديا يتجلى فيما يلي :

أ - التبعية الاقتصادية :

ماذا نعني بالتبعية الاقتصادية؟

هي ارتباط الاقتصاد الوطني لبلد ما باقتصاد أجنبي تمارس الدول الكبرى من خلاله كل ألوان الاستغلال و الاحتكار، و يشمل هذا المصطلح التبعية الزراعية و الصناعية و التجارية و المالية والتكنولوجية.

فما هي إسقاطات هذه المفاهيم على الواقع الجزائري بعد الاستقلال ؟

تكمن تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي في المظاهر التالية :

المواد الأولية (المواد المعدنية والطاقوية) والتركيز على الزراعة التجارية على حساب الزراعة المعيشية وسيطرة الشركات الاحتكارية على استخراج المواد الأولية و تسويقها و تحكمها في مختلف النشاطات الصناعية.

ب- التركيز على الصناعة الإستخراجية :

*** المواد الأولية :**

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

إليك الجدول الآتي، ماذا تستنتج ؟

المواد	1961م	1962م	1963م	1964م	1965م
الحديد	2867	662	1976	2745	3131
الزنك	71	69,5	55.86	58.88	56,22
الرصاص	13	12,9	11.76	13,60	14,92
النحاس	2,2	2.9	3.74	3.90	3,66
الفوسفات	426	389.8	348.1	72.78	86,17
الفحم	77	35	38.14	46,31	45,42
الوحدة ألف طن					

المصدر: عبد القادر حليمي :جغرافية الجزائر، ط2 مطبعة الإنشاء. دمشق سوريا 1968م، ص 233 .

نستنتج من الجدول أعلاه :

- ارتفاع إنتاج المعادن قبيل الاستقلال لأن الشركات الأجنبية ضاعفت من نشاطها قبل رحيلها.

- انخفاض الإنتاج بعد الاستقلال بسبب انسحاب بعض الشركات من ميدان الاستخراج برؤوس أموالها و آلاتها، و ما تبقى منها ظل يعرقل زيادة الإنتاج؛

- تولي الجزائر إدارة المناجم و مراقبتها (بعد التأميم) أدى إلى زيادة الإنتاج حيث وصل إنتاج الحديد إلى 3,131,000 طن عام 1965م ليرتفع إلى 4,115,000 عام 1968م بعد تأميم شركة معدن الونزة.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

إليك جدول يمثل تطور إنتاج البترول في الجزائر:

السنوات	الإنتاج بالمليون طن
1958 – 1956	0,4
1959	1,2
1960	8,6
1962	20,7
1965	26,5
1970	48,2
1972	50,86

المصدر: د.عبد القادر حليمي
جغرافية الجزائر،ص:247

نستنتج من خلال الجدول ما يلي :

- ضآلة الإنتاج بسبب حداثة اكتشاف البترول بالجزائر عام 1956م؛
- بداية ارتفاع الإنتاج مع أواخر الخمسينات ومطلع الستينات بشكل خاص حيث ضاعفت الشركات الأجنبية (خاصة الفرنسية) من استغلالها لهذه المادة بعد تيقنها من اقتراب موعد الاستقلال.
- استمرار ارتفاع الإنتاج بعد الاستقلال يفسره بقاء الشركات الاحتكارية وتحكمها في البترول الجزائري استخراجا و تسويقا.
- تضاعف الإنتاج في مطلع السبعينات بفضل إقدام الجزائر على تأميم المحروقات في 24. فبراير.1971م.

ج- الصناعة و الشركات الاحتكارية :

كيف كانت وضعية قطاع الصناعة في الجزائر عقب الاستقلال؟

طبقت فرنسا على الجزائر سياسة "عدم تصنيع المستعمرة " ذلك أنها رأت أن فتح مصنع بالجزائر يعني غلق آخر بفرنسا و بالتالي القضاء على الاقتصاد الفرنسي ، إلا أنها تراجعت عن هذا القرار خلال الحربين

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

العالميتين (716 مصنعا وورشة في الحرب العالمية الأولى)، و الملاحظ على هذه المصانع أنها كانت فروعا للمصانع الفرنسية في فرنسا كما أن معظمها أقيم حول الموانئ، يطغى عليها الطابع ألاستخراجي، أما بقية النشاطات فهي وحدات إنتاجية صغيرة وضعت أساسا لتلبية أغراض المستوطنين الذين هجروها بعد الاستقلال بعدما خربوها، ولم يكن الوضع المالي على ما يرام أيضا فتم تهريب رؤوس الأموال و غادرت الإطارات الأجنبية البلاد و بقيت المصانع شبه خالية.

ماهي ابرز الشركات الاحتكارية المتحكمة في الصناعة قبيل و بعد الاستقلال؟

- عدة شركات كانت تنشط في مختلف المجالات الصناعية، النسيجية و الغذائية و الإستخراجية و أكثرها في استغلال البترول و استخراج الحديد و الفوسفات و غيرها.

فما هي الشركات الناشطة في مجال المحروقات؟

هيمنت الشركات الاحتكارية على المحروقات الجزائرية و قد بلغ عددها 39 شركة تملك 112 رخصة و تغطي مساحة تزيد عن 656000 كلم^2 ومن هذه الشركات نجد 15 شركة فرنسية و12 أمريكية و5 ألمانية و4 ايطالية و3 بريطانية و أهم هذه الشركات هي (SNRE PAL) أو الجمعية الوطنية للتنقيب و استغلال البترول الجزائري التي تساهم بحوالي 20 % مما يستخرج من بترول الجزائر (تأسست في 1946/11/16م)، واغلب الشركات الاحتكارية الصناعية أممت سنة 1968 (أكثر من 60 مصنعا) لتبدأ الاستثمارات الوطنية في القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

1967م – 1978م و الذي كان قوامها 70 مليار دينار، أي بمعدل 11مليار سنويا، وجهت في البداية للصناعات الثقيلة ثم شملت صناعات أخرى.

د- سيادة الزراعة التجارية :

النص: «... و هكذا بعد قرارات 24 فبراير الأخيرة المتعلقة بتأميم الغاز و الشركات البترولية، قررت السلطات الفرنسية عدم شراء الخمور الجزائرية و السبب حسب زعم الفرنسيين هو سبب اقتصادي، و لكنه في الحقيقة سياسي لان السوق الفرنسية التي كانت تشتري أيام الاحتلال من المعمرين 18 مليون هكتولتر تدعي اليوم أنها غير قادرة على شراء4مليون هكتولتر... فمن واجبنا أن ننظف المساحات التي تزرع فيها الكروم ونحوّلها إلى إنتاج آخر... »

المصدر: خطاب الرئيس هواري بومدين1971م، وزارة الإعلام والثقافة1971م ،ص10

نستنتج من خلال النص ما يلي :

* اتساع مساحة الكروم وإنتاج الخمور في الحقبة الاستعمارية مؤشر على طغيان الزراعة التجارية رغم صدور قوانين تحد من هذا النشاط بسبب منافسته لنظيره في فرنسا مثل قوانين: 1931م-1934م-1954م

(تحديد المساحة- منع زراعة الكروم- اقتلاع أشجار الكروم واستبدالها بمحاصيل أخرى).

* تراجع مساحة الكروم ومن خلالها إنتاج الخمور بعد الاستقلال بسبب مغادرة المعمرين للجزائر و تأميم أراضيهم و تنظيمها بموجب

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

قانون التسيير الذاتي1963م ، وبفعل تبني الجزائر المستقلة لسياسة زراعية تهدف إلى تغطية احتياجات السكان من المواد الزراعية الضرورية وعلى رأسها الحبوب بكل أنواعها وخاصة القمح.

* أزمة بيع الخمور الجزائرية إلى فرنسا و ما صاحبها من تراجع لمساحة الكروم وإنتاج الخمور خاصة بعد قرار الدولة الجزائرية، استبدال مساحات واسعة من الكروم بمحاصيل غذائية أخرى وفي مقدمتها الحبوب، و هو ما يستخلص من النص.

هـ. الزراعة الإستراتيجية(الحبوب نموذجا) :

إليك جدولا يمثل إنتاج الحبوب في الجزائر بين 1945م – 1957م فماذا نستنتج ؟

السنوات م	1945	1947	1956	1960	1964	1965	1966	1967
الإنتاج	13	08	26	24	25	18	08	21

الوحدة: مليون قنطار المصدر: د. عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، ص: 180-185

نستنتج من خلال الجدول ما يلي :

- تذبذب إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة بين(**1945م-1967م**)، فقد بلغ الإنتاج عام 1945م، 13 م/ق و هو حجم معتبر آنذاك و السبب هو حاجة فرنسا لهذه المادة بالنسبة لسكانها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لكن الإنتاج انخفض سنة 1947م و يعود إلى الجفاف الذي ضرب البلاد وغزو الجراد؛
- انتعاش الإنتاج سنة 1956م بسبب موسم التساقط الوفير.

جميع الحقوق محفوظة ©

- استقرار إنتاج الحبوب بعد الاستقلال في 20 قنطار مع الزيادة أحيانا و التقاص أحيانا أخرى و تفسير ذلك اتجاه الجزائر بعد الاستقلال نحو تشجيع زراعة الحبوب على حساب الكروم أما التراجع المسجل عام 1965م (18م/ق)و 1966م(08م/ق) فسببه التقلبات المناخية و سيادة الجفاف، كما حدث في 1966م، أين ضرب الجفاف المنطقة الغربية برمتها.

2- الواقع الاجتماعي :

ورثت الجزائر عن المستعمر وضعا اجتماعيا كارثيا تجلى فيما يلي :

أ- البطالة : كيف كانت وضعية سوق العمل في الجزائر غداة الاستقلال؟

لقد دلت الإحصائيات في مطلع الستينات من القرن الماضي أن عدد السكان القادرين على العمل حوالي3120000 نسمة، يوزعون كالآتي: 2606000 يشتغلون في القطاع الزراعي، و 905900 نسمة يشتغلون في القطاعات الأخرى كالمناجم و المصانع والإدارات و الباقون هم 147200 نسمة بطالين.

لقد ارتفع عدد البطالين إلى ما يقارب 200 ألف غداة الاستقلال: أي بنسبة 32 % من الفئة النشطة عام 1966م.

كيف واجهت الحكومة الجزائرية الفتية هذا الوضع ؟

كانت السياسة الاستعمارية سابقا ترى حل مشكلة البطالة في فتح باب الهجرة إلى أوربا و هو كما يبدو حلا مؤقتا، لان المهاجر لا يلبث حتى يعود إلى وطنه ليجد نفسه يدور في دوامة البطالة، وقد اتجهت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال إلى معالجة هذه المشكلة ومحاصرتها بواسطة إنشاء المصانع واستصلاح الأراضي، و تطوير القطاع الزراعي، مستفيدة

http://www.oneid.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

من الطاقات العاملة عن طريق استيعابها في مؤسسات العمل بدل هدرها، وكانت حصيلة المجهودات أن انخفضت نسبة البطالة إلى 22,3 % عام 1977م، إلا أن سياسة الدولة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين قصد ضمان رزق لكل عائلة و رفع المستوى المعيشي للسكان، قد أثقلت كاهل القطاع الصناعي بعمالة زائدة عن الطاقة الاستيعابية للمصانع وغير منتجة أو ما يسمى بالبطالة المقنعة في المؤسسات الصناعية، و ربما نفس الظاهرة قد سادت في القطاع الزراعي في قطاع التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية.

رغم سلبية هذا الوضع إلا انه لا يقاس بما ساد في عقد التسعينات وعلى اثر التحول الاقتصادي نحو الليبرالية و ما صاحب ذلك من أزمة أمنية حادة، كلها أفرزت معضلة البطالة بشكل غير مسبوق في التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر حيث بلغت أقصى مستوياتها فسجلت حوالي 30 % من الفئة النشطة.

ولكن مع عهد الإصلاحات الاقتصادية الجارية و في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي وتحسن الحالة المناخية وسياسة الدعم الفلاحي أضف إلى ذلك انتعاش أسعار النفط مع أوائل الألفية الجديدة حيث بلغت الأسعار أعلى مستوياتها في غضون هذه السنة(2006م) حيث تجاوزت خلال فصل الصيف 70 $ للبرميل ، مما ساهم في تقليص نسبة البطالة بفعل بعث المشاريع الكبرى مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب وكذا برنامج مليون سكن خلال الفترة من 2005م إلى 2009م يضاف إلى ذلك القروض المصغرة التي تقدم للشباب وكذا بعض الإستثمارات الأجنبية في الجزائر التي تساهم في امتصاص نسبة من اليد العاملة. وقد لوحظ

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

تراجع في نسبة البطالة من خلال إحصائيات 2005م التي أشارت إلى أن نسبة البطالة تدنت إلى15,3% من الفئة العاملة.

(مطوية إحصائيات للديوان الوطني للإحصاء 2006م ص 3).

ب. الأمـيـة :

ماذا أفرزت سياسة التجهيل التي مارستها الإدارة الاستعمارية الفرنسية على مدى قرن و 32 سنة من الاحتلال؟

كانت المحصلة الثقافية عن الحقبة الاستعمارية أكثر من 90 % من الأميين اغلبهم من النساء، إضافة إلى انتشار الخرافات والبدع التي عمل المستعمر على نشرها بين السكان ليتسنى له البقاء في الجزائر، استغلال ثرواتها واستعباد أبنائها، وكان على الجزائر المستقلة أن تواجه هذا التحدي الخطير الذي يحول دون أي تحول لمستقبل أفضل للأمة الجزائرية، فما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية الفتية لمواجهة هذا التحدي؟

خصصت بلادنا مع بواكير الاستقلال ربع الميزانية لنشر الثقافة وتعميم التعليم المجاني، فارتفع بذلك عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي إلى مليون و نصف سنة 1966م، كما زاد عدد تلاميذ التعليم الثانوي إلى ما يقرب من 150 ألف تلميذ، و طلبة التعليم العالي إلى ما يناهز 8 آلاف طالب، و بذلك أصبح حوالي سبع سكان الجزائر يزاولون التعليم، وواصلت الجزائر سياستها في هذا المجال من خلال تقريب المدرسة من المواطن وتوفير مقعد بيداغوجي لكل طفل بلغ سن ست(06) سنوات، ليس هذا فحسب بل وفرضت على الجميع تدريس أبنائهم وبناتهم ويعاقب كل من يخالف هذا المسعى.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©